لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية، كما طلب إليه أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار[471].

وفي الجلسة المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس بيانا صحفيا[472]، أكد فيه مجددا وضع فاروشا على النحو المبين في قرارات المجلس السابقة، بما في ذلك القرار 550 (1984) والقرار 789 (1992)، وكرّر التأكيد أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراءات في ما يتعلق بفاروشا لا تتفق مع تلك القرارات[473]. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء الإعلان في أنقرة في 6 تشرين الأول/أكتوبر عن فتح خط فاروشا الساحلي ودعا إلى العدول عن هذا الإجراء، وتجنب أي إجراءات انفرادية يمكن أن تثير التوترات في الجزيرة[474]. وأكد المجلس أهمية احترام قراراته وتنفيذها بشكل كامل، مؤكدًا في الوقت ذاته من جديد التزامه بتحقيق تسوية دائمة وشاملة وعادلة وفقا لرغبات الشعب القبرصي، وعلى أساس اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين، تتساويان من الناحية السياسية، على النحو المبين في قرارات المجلس ذات الصلة. وفي هذا الصدد، دعا المجلس الجانبين القبرصيين والدول الضامنة إلى الدخول في حوار بناء، مع مراعاة الطابع الملح الذي اكتسبه هذا الأمر عقب العملية الانتخابية التي جرت في الطائفة القبرصية التركية[475]. وكرر المجلس تأكيد تأييده للأمين العام، بما في ذلك عزمه على عقد اجتماع على النحو المتفق عليه بين زعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في اجتماعهم مع الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[476].

(471) المرجع نفسه، الفقرة 18.

(472) S/PRST/2020/9.

(473) المرجع نفسه، الفقرة الأولى.

(474) المرجع نفسه، الفقرة الثانية.

(475) المرجع نفسه، الفقرتان الثالثة والرابعة.

(476) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

الجلسات: الحالة في قبرص

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8709 30 كانون الثاني/يناير 2020	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2020/23)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2020/78)				القرار 2506 (2020) 15-0-0
S/PV.8751 28 تموز/يوليه 2020	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2020/682)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2020/741)				القرار 2537 (2020) 15-0-0
	تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2020/685)					
S/PV.8766 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020						S/PRST/2020/9

18 - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف- الحالة في البوسنة والهرسك

في عام 2020، عقد أعضاء المجلس جلستين مفتوحتين عن طريق التداول بالفيديو واتخذوا قرارا واحدا بموجب الفصل السابع من الميثاق في ما يتصل بالحالة في البوسنة والهرسك[477]. ففي جلستيْ التداول بالفيديو، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين من الممثل

(477) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، وكذلك ممثل الاتحاد الأوروبي. ففي الجلسة الأولى المفتوحة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو لهذا العام، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلستيْ التداول بالفيديو.

وقدم الممثل السامي، في إحاطاته إلى المجلس في عام 2020، معلومات مستكملة بشأن التطورات بالاستناد إلى تقريريه لذلك العام[478]. وفي 6 أيار/مايو[479]، أفاد الممثل السامي أنه في حين اتخذ كل من اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا تدابير مبكرة للتصدي لجائحة كوفيد-19، فإن البلد لم ينجح في نهاية المطاف في إنشاء آلية تنسيق قادرة على أداء وظائفها للتصدي الأزمة وعواقبها الاقتصادية. وأفاد بأن سلطات البوسنة والهرسك لم تكن قد توصلت حتى ذلك الوقت إلى اتفاق سياسي بشأن توزيع المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي، ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه البلد في كيفية التقليل لأدنى حد من مخاطر الفساد المتصلة بإدارة المساعدة المالية والمادية الدولية. وأقر الممثل السامي بالإجراءات الأخيرة التي اتخذتها رئاسة البوسنة والهرسك في ما يتعلق بطلب البلد الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي باعتباره تأكيدا من جديد لالتزامها وبوصفه هدفا استراتيجيا للسياسة الخارجية. وأعرب عن القلق من أن تعود بعض الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك إلى الوضع الذي كان قائما قبل الجائحة، والمتمثل في عرقلة أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا للحيلولة دون اتخاذ قرارات على مستوى الدولة. وفي هذا الصدد، أفاد بأنه في حين تم تعيين حكومة جمهورية صربسكا بسرعة في عام 2018، فإن الحكومة الجديدة لاتحاد البوسنة والهرسك لم تعيَّن بعدُ بسبب استمرار حزب سياسي واحد في الاشتراط بإجراء تعديلات في قانون الانتخابات مقابل موافقته على إنشاء الحكومة. وأبلغ الممثل السامي عن التحديات العديدة التي تواجهها لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بالانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بسبب نقص التمويل والقيود المفروضة بسبب الجائحة، ورفض بعض الأحزاب السياسية التعاون مع اللجنة. وقال إن الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *سيديتش وفينسي ضد البوسنة والهرسك*، وغيره من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، لا يزال دون تنفيذ بعد مرور أكثر من 10 سنوات. وفي إشارة إلى العديد من الاحتفالات السنوية المقبلة في وقت لاحق من ذلك العام، بما في ذلك الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، دعا إلى التنظيم القانوني لمسألة إنكار الإبادة الجماعية وإنكار المحرقة. وأشار أيضا إلى الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار المجلس 1325 (2000) ودعا السلطات إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. وفي ما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، دعا سلطات البوسنة والهرسك، إلى جانب المجتمع الدولي، إلى تجديد الالتزام بالحفاظ على الهيكل المتفق عليه في دايتون من خلال تعزيز المؤسسات على مستوى الدولة والاختصاصات التي اكتسبتها.

وفي الجلسة نفسها المعقودة عن طريق التداول بالفيديو، استمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة من المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، حيث قالت إنه بعد مرور 25 عاما على اتفاق دايتون للسلام، انتقل النزاع إلى المسرح السياسي وأن الافتقار إلى الاستثمار في تنمية البلد واقتصاده وتعليمه وثقافته يؤثر تأثيرا مباشرا على المواطنين العاديين في البوسنة والهرسك. وأضافت قائلة إنه في ظل وجود أعلى نسبة بطالة بين الشباب في أوروبا وتزايد عدد الشباب المهاجرين، هناك حاجة ملحة إلى إصلاحات واستثمار، وإلى تحديث اتفاق دايتون للسلام.

وأثنى أعضاء المجلس على التنسيق والتعاون اللذين أظهرهما القادة السياسيون والمؤسسيون في البوسنة والهرسك في التصدي لجائحة كوفيد-19 وأعربوا عن أملهم في أن يسهم هذا التعاون في المصالحة في البلد. وفي ما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، شدد أعضاء المجلس على ضرورة تنفيذها في مجالات سيادة القانون، والقانون الاجتماعي والاقتصادي، والقانون الانتخابي. وفي سياق الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2020، سلط عدد من الوفود الضوء على قضية مدينة موستار، حيث لم تجر الانتخابات منذ عام 2008[480].

وشاطر عدة متكلمين أيضا الممثل السامي شواغله في ما يتعلق بعرقلة بعض أحزاب الائتلاف الحاكم لعملية صنع القرار على مستوى الدولة[481]. واستشرافا للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة

(478) انظر S/2020/345 و S/2020/1052.

(479) انظر S/2020/379.

(480) الجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، والنيجر، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وكرواتيا، والاتحاد الأوروبي.

(481) إستونيا، وفرنسا، وإندونيسيا، والمملكة المتحدة.

الجماعية في سريبرينيتشا في تموز/يوليه 2020، أعرب عدد من المتكلمين عن شواغلهم إزاء إنكار الإبادة الجماعية[482]. وفي هذا الصدد، أضاف ممثل بلجيكا قائلا إنه يجب محاسبة مجرمي الحرب وأن الإفلات من العقاب غير مقبول. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أسفه لملاحظة أن نوعية تقارير الممثل السامي لم تتحسن وأن التقرير لم يعط صورة متوازنة عن الحالة على أرض الواقع بسبب التحيز ضد صرب البوسنة. وأبرز عدم الموافقة على جوانب محددة من التقرير، بما في ذلك الركود المزعوم والتراجع في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي، ودعا المجلس والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإغلاق المكتب في وقت مبكر.

وفي الإحاطة الإعلامية الثانية التي قدمها الممثل السامي إلى المجلس، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر[483]، تحدث عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون للسلام، قائلا إنه رغم أنه كان إطارا متينا لتنمية البوسنة والهرسك في المستقبل، فقد استخدم بعض السياسيين للأسف حسن نية المجتمع الدولي لإحياء سياسات قومية وانقسامية. وفي هذا المعنى، أعرب عن أسفه لاستمرار الخطاب المثير للخلاف، وعدم تنفيذ الإصلاحات، وكذلك عرقلة المؤسسات على مستوى الدولة والاتحاد. وأشار الممثل السامي أيضا إلى اعتماد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر 2020 الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة قضايا جرائم الحرب، التي ينبغي بموجبها إعطاء الأولوية لأخطر جرائم الحرب فيما يتعلق بالمقاضاة والإنجاز بحلول عام 2023. وأعرب عن أمله في أن يؤدي التنسيق والتعاون والانضباط في المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك إلى نجاح الاستراتيجية الجديدة. وفي سياق الانتخابات المحلية التي أعيدت جدولتها لتنعقد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعرب الممثل السامي عن قلقه إزاء استمرار الخطاب المثير للخلاف في الحملات الانتخابية. وبالنظر إلى هذا الخطاب، أكد مجددا أن استمرار وجود البعثة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لا يزال ضروريا. كما أعرب عن امتنانه ودعمه للجنة الانتخابات المركزية لتنظيمها الانتخابات في ظل ظروف استثنائية، وكذلك لتحضيرها للانتخابات المحلية في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهي أول انتخابات من نوعها في المدينة منذ عام 2008. وأخيرا، أعرب الممثل السامي عن أسفه لعدم إحراز تقدم يذكر، باستثناء اعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب، في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين اللذين يتعين الوفاء بهما لإغلاق مكتبه. واختتم ملاحظاته بحثّ السلطات في البوسنة والهرسك على تنفيذ خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2022 بشأن تنفيذ قرار المجلس 1325 (2000) وأعرب عن أسفه لتهميش المرأة في عملية صنع القرار السياسي، رغم أنها في صميم كفالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

وخلال الجلسة، رحب أعضاء المجلس بالاتفاقات المتعلقة بالقانون الانتخابي التي أُبرمت في حزيران/يونيه 2020 بين الممثلين البوسنيين والكرواتيين، والتي من شأنها أن تسمح بإجراء الانتخابات المحلية في مدينة موستار في كانون الأول/ديسمبر 2020. وردد معظم المتكلمين شواغل الممثل السامي ودعوا الجهات الفاعلة السياسية إلى الامتناع عن المشاركة في الخطاب المستمر المثير للخلاف[484]. وواصل عدة أعضاء في المجلس أيضا إدانة تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية[485]. وفي هذا الصدد، رحبت بعض الوفود باعتماد الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمعالجة جرائم الحرب، مشددة على ضرورة تنفيذها[486]. واحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع اتفاق دايتون، تمعّن عدد من الوفود في الإنجازات والتحديات المتبقية أمام تحقيق السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك[487]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي مرة أخرى عن أسفه لأن الإحاطة التي قدمها الممثل السامي رسمت صورة غير موضوعية للحالة في البوسنة والهرسك وطلب إلى الممثل السامي أن يسعى في المستقبل إلى جعل تقاريره أكثر توازنا وموضوعية. وأضاف قائلا إن الوقت مناسب للنظر في شروط ومعايير إغلاق مكتب الممثل السامي واقترح تبادل الآراء بشأن هذه المسألة خلال اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر 2020.

(482) بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

(483) انظر S/2020/1103.

(484) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وصربيا.

(485) بلجيكا، وإستونيا، وألمانيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(486) بلجيكا، وإستونيا، وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي.

(487) بلجيكا، والصين، وجمهورية الدومينيكان، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

وأيضا في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2549 (2020) بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبموجب القرار، جدد المجلس الإذن لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي واستمرار وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد لمدة 12 شهرا، تبدأ من تاريخ اتخاذ القرار[488]. وحثّ المجلس أيضا الأطراف على المضي قدما في تشكيل الحكومات على مستوى الاتحاد والكانتونات وإعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الشاملة بما يعود بالنفع على جميع المواطنين، ودعا الأطراف إلى تجنّب أي سياسات وإجراءات وخطابات غير بناءة تؤدي إلى الاستقطاب[489].

(488) القرار 2549 (2020)، الفقرتان 3 و 4. ولمزيد من المعلومات، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث.

(489) المرجع نفسه، الفقرتان 8 و 9.

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في البوسنة والهرسك

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
6 أيار/مايو 2020	S/2020/379	رسالة مؤرخة 8 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1103	رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1087	رسالة مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2549 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/1085

باء – قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلستين مفتوحتين عن طريق التداول بالفيديو في ما يتصل بقرارات المجلس 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)[490]. وفي مذكرة من رئيس المجلس مؤرخة 7 شباط/فبراير 2019[491]، أعرب المجلس عن اعتزامه عقد إحاطات بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (البعثة) ثلاث مرات في عام 2019، وعقد إحاطات مرتين في السنة اعتبارا من عام 2020، في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر. وتمشيا مع المذكرة، استمع أعضاء المجلس في جلستين مفتوحتين عقدتا عن طريق التداول بالفيديو في عام 2020[492]، إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس البعثة، في ما يتصل بتقارير الأمين العام عملا بالقرار 1244 (1999)[493]. وجريا على الممارسة المستقرة بالاتباع، أدلى أيضا ممثلا صربيا وكوسوفو ببيانين خلال الجلستين[494]. ولم تُتخذ أي قرارات في ما يتصل بالبند خلال الفترة قيد الاستعراض. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وركزت إحاطات الممثل الخاص للأمين العام على آخر التطورات على أرض الواقع، ولا سيما تأثير جائحة كوفيد-19 على كوسوفو، وعلى التقدم المحرز في ما يتعلق بالعلاقات بين بريشتينا وبلغراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(490) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(491) انظر S/2019/120.

(492) انظر S/2020/339 و S/2020/1040.

(493) انظر S/2020/255 و S/2020/964.

(494) مثّل صربيا النائب الأول لرئيس وزرائها ووزيرُ خارجيتها.

وذكر الممثل الخاص، في الإحاطة التي قدمها في 24 نيسان/أبريل[495]، أن جائحة كوفيد-19 شكلت تحديا لم يسبق له مثيل لكوسوفو وللمنطقة، وتذكيرا بأن هذه التحديات لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، عرض بإيجاز التدابير التي اتخذت للحد من انتشار المرض وكيف تعمل البعثة عن كثب مع سلطات الصحة العامة المحلية ومع الشركاء الدوليين في مكافحة الجائحة[496]. وبينما أعرب عن أسفه لأن الانقسامات السياسية صرفت انتباه العديد من القادة بعيدا عن الأزمة الصحية، فقد سلط الضوء أيضا على أمثلة عن التنسيق الإيجابي بين الطوائف وعبر الحدود بين بريشتينا وبلغراد من مختلف الأطياف العرقية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تحسين الاتصال والتنسيق في التعامل مع الأزمة الصحية[497]. وشدد على أن إلغاء التعريفة الجمركية بنسبة 100 في المائة على الواردات من صربيا والبوسنة والهرسك اعتبارا من 1 نيسان/أبريل 2020، إلى جانب الأخذ بتدابير المعاملة بالمثل تجاه بلغراد، يمثل خطوة نحو استئناف علاقات تجارية أكثر انتظاما وعودة إلى مبادئ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، التي اعتبرها علامة مهمة نحو استئناف الحوار السياسي بين العاصمتين. وأخيرا، رحب الممثل الخاص للأمين العام بقيام الاتحاد الأوروبي بتعيين ممثل خاص متفرغ مكلف بالنهوض بالحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقال إنه سيكون من الضروري اتباع نهج دولي منسق لدعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، ولا يزال هذا أفضل أمل في التوصل إلى اتفاق شامل وإدامة السلام.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، رحب أعضاء المجلس بالتطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الجهود المشتركة التي بذلتها بلغراد وبريشتينا لاحتواء تفشي كوفيد-19[498] ورفع التعريفات الجمركية على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك[499]. ورحب أعضاء المجلس أيضا بتعيين الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا والمسائل الإقليمية الأخرى في غرب البلقان[500]، وحثوا بلغراد وبريشتينا على استئناف الحوار بمساعدة من الاتحاد الأوروبي[501].

وفي ما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن تأييدهم لعمل البعثة[502]. وبشكل أكثر تحديدا، أكد ممثل الاتحاد الروسي أنه ينبغي للمجلس أن يواصل دعم البعثة بالنظر إلى دورها القيادي في تهيئة الظروف المفضية إلى حل عن طريق التفاوض. وكررت ممثلة الولايات المتحدة تأكيد أن البعثة حققت هدفها الأصلي وأنها تتطلع إلى العمل مع سائر أعضاء المجلس على خفض البعثة تدريجيا وتحديد دور أكثر أهمية للأمم المتحدة في مساعدة كوسوفو وغرب البلقان على تحقيق كامل إمكاناتها. وبينما أعرب ممثلا إستونيا والمملكة المتحدة عن تقديرهما لعمل البعثة، فقد أعربا أيضا عن تأييدهما لإجراء استعراض استراتيجي للبعثة. وأثنى عدد من المتكلمين على مبادرات البعثة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام[503].

وفي جلسة التداول بالفيديو في 21 تشرين الأول/أكتوبر[504]، افتتح الممثل الخاص للأمين العام ملاحظاته، لدى إحاطته الثانية للمجلس، بتقديم لمحة عامة عن المراحل المختلفة التي مرت بها كوسوفو خلال جائحة كوفيد-19، بدءا من التدابير الصارمة وعمليات الإغلاق إلى نهج أكثر تساهلا، مع إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي. وسلط الضوء على العقبات التي تواجهها الحكومة في الاستجابة للجائحة التي تنتشر بسرعة، بما في ذلك العواقب الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي يتحملها السكان، والتي تؤثر بشكل خاص على الشباب، وكذلك النساء والمجتمعات الضعيفة. وفي ما يتعلق بعملية السلام، شدد الممثل الخاص على أن إلغاء تدابير المعاملة بالمثل المتعلقة بالسلع من صربيا والبوسنة والهرسك قد أوجد زخما لاستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقد صاحب هذا التطور تعيين الممثل الخاص الجديد المتفرغ للاتحاد الأوروبي، وعقد اجتماع رفيع

(495) انظر S/2020/339.

(496) لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة إلى كوسوفو، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(497) انظر S/2020/339.

(498) بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(499) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة.

(500) بلجيكا، وإستونيا، وألمانيا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(501) بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، النيجر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، جنوب إفريقيا، تونس، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وفييت نام.

(502) الصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب إفريقيا، وتونس، وفييت نام.

(503) الجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة.

(504) انظر S/2020/1040.

المستوى استضافه رئيس فرنسا ومستشارة ألمانيا في 10 تموز/يوليه 2020، الأمر الذي أدى إلى الاستئناف الرسمي للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، استضافت حكومة الولايات المتحدة اجتماعا في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر 2020 وقعا خلاله الطرفان اتفاقات في المجالات الاقتصادية وغيرها. وأثنى الممثل الخاص على بلغراد وبريشتينا لاستئنافهما عملية التفاوض ودعاهما إلى مواصلة عملية حوار بناءة على الرغم من التحديات والخلافات في وجهات النظر. وفي سياق الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، شدد الممثل الخاص على أهمية مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى في عملية السلام على جميع المستويات، بما يكفل التمثيل الأوسع لمختلف قطاعات المجتمع. وذكر الممثل الخاص أيضا أنه تم اتخاذ خطوات هامة للمضي قدما في عمليات التحقيق والعمليات القضائية في مكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو والدوائر المتخصصة في كوسوفو في ما يتعلق بتقديم لوائح اتهام ضد الرئيس هاشم ثاتشي وزعيم حزب كوسوفو الديمقراطي، في حزيران/يونيه 2020. وأضاف قائلا إن دوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الادعاء العام المتخصص هي أجزاء لا تتجزأ من نظام العدالة في كوسوفو، وحث الزعيمين على مضاعفة جهودهما الرامية إلى التصدي للتضليل الإعلامي وكفالة تلقي إجراءات مكتب الادعاء والدوائر المتخصصة دعما مؤسسيا وسياسيا لا لبس فيه، وهو أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون والاستقرار في كوسوفو في الأجل الطويل.

وخلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة، رحب أعضاء المجلس على نطاق واسع باستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي يسّره الاتحاد الأوروبي، وكذلك الاتفاقات المتعلقة بتطبيع العلاقات الاقتصادية الموقعة برعاية الولايات المتحدة في عام 2020[505]. وفي هذا الصدد، أعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص الجديد المتفرغ للاتحاد الأوروبي في دفع الحوار السياسي بين العاصمتين[506]، وأعرب عدد قليل منهم عن أسفه لعدم دعوته إلى المشاركة في الاجتماع[507]. فأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أمله في أن تكتسب الوساطة الأوروبية، تحت قيادة الممثل الخاص الجديد المتفرغ، زخما وأن تترجم إلى تقدم نحو حل مشاكل كوسوفو. وفي ما يتعلق بسيادة القانون والمساءلة، دعا العديد من أعضاء المجلس إلى التعاون مع الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومع مكتب الادعاء المتخصص في مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب[508]. وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أسفه لاستمرار البطء في التقدم المحرز في الملاحقات القضائية المحلية على جرائم الحرب، وحث السلطات الكوسوفية والصربية على العمل معا في التعامل مع هذه الجرائم. وردد العديد من المتكلمين ما قاله الممثل الخاص للأمين العام، فدعوا إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في عملية السلام[509].

وأثنى أعضاء المجلس أيضا على عمل البعثة على عدة جبهات، بدءا من دورها في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان إلى جهودها لمواجهة جائحة كوفيد-19 في كوسوفو، حيث شدد البعض على الحاجة إلى إجراء استعراض للبعثة، بما في ذلك خيار التخفيض التدريجي[510]. وفي هذا الصدد، كررت ممثلة الولايات المتحدة التأكيد بأنه فيما يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تعزيز تطوير المعايير والمؤسسات الديمقراطية في المنطقة، لكنها لا تحتاج إلى بعثة ذات ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق لتعزيز الاعتراف والتكامل والتطبيع. وحثت أعضاء المجلس على البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة للخفض التدريجي المسؤول بغية كفالة دور أكثر أهمية وفعالية للأمم المتحدة في مساعدة كوسوفو وبقية دول غرب البلقان على تحقيق كامل إمكاناتها.

(505) بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفييت نام.

(506) بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، وجنوب إفريقيا، وتونس، والمملكة المتحدة.

(507) بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا.

(508) بلجيكا، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(509) بلجيكا، وجمهورية الدومينيكان، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، والنيجر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجنوب إفريقيا.

(510) المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

جلستا التداول بالفيديو: قرارات مجلس الأمن 1160 (1998)، و 1199 (1998)، و 1203 (1998)، و 1239 (1999)، و 1244 (1999)

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
24 نيسان/أبريل 2020	S/2020/339	رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
21 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/1040	رسالة مؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

19 - البنود المتعلقة بأوكرانيا

رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة في ما يتصل بالبند المعنون "رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2014 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)". وعُقدت الجلسة في شكل إحاطة[511]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

وفي 18 شباط/فبراير، عقد أعضاء المجلس جلسة بناء على طلب الاتحاد الروسي[512]. وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطات قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثلة الخاصة في أوكرانيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقالت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في البداية إن مجموعة التدابير لتنفيذ ترتيبات مينسك، إلى جانب بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك، لا تزال الإطار الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع في شرق أوكرانيا. وفي إحاطتها، أطلعت المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ أحكام مينسك منذ إحاطتها الأخيرة في تموز/يوليه 2019. وقالت إن عددا من التطورات الهامة منذ ذلك الحين أدى إلى بعث الأمل في إحراز تقدم ظل بعيد المنال لفترة طويلة في تنفيذ أحكام اتفاق مينسك، بما في ذلك الجوانب الأمنية والسياسية الرئيسية. وأبرزت أنه في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبعد توقف دام ثلاث سنوات، اجتمع قادة فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا في باريس في إطار ما يسمى بصيغة نورماندي ودعوا إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق استقرار الحالة في منطقة النزاع، واتخاذ تدابير لتنفيذ الأحكام السياسية لاتفاقات مينسك واتخاذ خطوات للمتابعة. والتزم القادة بالتنفيذ الكامل والشامل لوقف إطلاق النار، يُعَزّز بتنفيذ جميع التدابير اللازمة لدعم وقف إطلاق النار، وكذلك بدعم وضع وتنفيذ خطة مستكملة لإزالة الألغام واتفاق في إطار فريق الاتصال الثلاثي بشأن ثلاث مناطق إضافية لفض الاشتباك، بهدف الفصل بين القوات وسحب المعدات. وأبرزت وكيلة الأمين العام أنها اغتنمت فرصة زيارتها الأولى إلى أوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر 2019 لتكرير تأكيد الدعم المقدم من الأمين العام لجهود السلام والإصلاحات الحاسمة الجارية في أوكرانيا، مشيرة إلى أن محاوريها كانوا واضحين في رغبتهم في رؤية تقدم ملموس في المفاوضات، إذ شدد العديد منهم على ضرورة زيادة مشاركة المرأة في جهود السلام الجارية. ولاحظت أيضا من زيارتها أن النزاع لا يزال يتسبب في خسائر إنسانية غير مقبولة للسكان الأوكرانيين. فهو يزعزع الاستقرار والأمن عموما في أوكرانيا، ولكن أيضا يحتمل أن يؤدي إلى ذلك في المنطقة قاطبة. وأضافت قائلة إن الزخم الإيجابي والالتزام المعلن من جانب البلدان الأربعة العاملة في إطار صيغة نورماندي والمشاركين في فريق الاتصال الثلاثي بمعالجة النزاع بزخم متجدد وشعور بالإلحاح يحتاجان إلى التشجيع والدعم الكامل.

وأطلعت الممثلةُ الخاصة في أوكرانيا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المجلسَ على المناقشات الأخيرة والجهود التي بذلها فريق الاتصال الثلاثي للتوصل إلى حل مستدام للنزاع في شرق أوكرانيا. وقدمت معلومات مستكملة عن عمليات تبادل المحتجزين، وفتح نقاط عبور إضافية، والفصل بين القوات وسحب

(511) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(512) انظر S/PV.8726.